الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة أبو بكر بلقايد
-تلمسان-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

UNIVERSITE ABOU BEKR BELKAÎD
-TLEMCEN-
FACULTE DE DROIT ET DES SCIENCES POLITIQUES
DEPARTEMENT DES SCIENCES POLITIQUES

السنة الثالثة
تخصص: علاقات دولية
تصحيح نموذجي لامتحان السداسي الثاني
مقياس: تحليل النزاعات الدولية

الجواب الإجباري:

- **الفرق بين إدارة النزاعات والادارة بالنزاعات:** يجب التمييز بين مفهومي إدارة النزاعات والإدارة بالنزاعات، فالأولى تعني كيف يمكن التغلب على النزاع بالأدوات العلمية المختلفة، وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياته عن طريق الإستعمال الأفضل لإمكانيات والوسائل المتاحة، سواء كانت رؤوس أموال، أملاك متنوعة، موظفين، أشخاص، دول، منظمات حكومية وغير حكومية، قوى... بهدف تحقيق الأهداف المسطرة في هذا النزاع أو ذاك، سواء من خلال المساهمة في حلّه أو في تعقيده أو في القضاء عليه، على حين تقوم الإدارة بالنزاعات على افتعال النزاع أو الأزمة وإيجادها كوسيلة للتغطية والتمويه على المشاكل القائمة بالفعل.
- **الفرق بين حل النزاعات وتسوية النزاعات الدولية:** تنقسم طرق حلّ النزاعات الدولية بحسب طبيعتها إلى مجموعة متعددة: دبلوماسية، قانونية، استراتيجية، اقتصادية، وحتى قيمية ثقافية، وهي تأخذ بأسباب وطبيعة النزاعات الدولية، وتحاول تأطيرها نظريا للقضاء على كل مسببات النزاعات الدولية جذريا. أما تسوية النزاع فمعناه إخماد النزاع فقط حيث أنه يمكن إنفجاره في أي لحظة متى توفرت الظروف المساعدة لذلك
- **الفرق بين التحقيق والتوفيق كآليتين لحل النزاعات الدولية:** التحقيق هو أن تعين الدولتان المتنازعتان لجنة تحقيق دولية تعهد إليها بفحص وقائع النزاع والتحقيق فيها، وعادة ما تكون لجنة التحقيق بناء على اتفاق خاص بين الدولتين المتنازعتين، يتضمن هذا الاتفاق الوقائع المطلوب التحقيق فيها والسلطة المخولة للجنة في ذلك ومكان اجتماعها، والاجراءات التي تتبعها، وكيفية تشكيلها. أما التوفيق فيقصد به حل النزاع عن طريق إحالته لهيئة محايدة تتولى تحديد الوقائع واقتراح التسوية الملائمة على أطراف النزاع.
- **الفرق بين الوساطة والمساعي الحميدة:** يقصد بالمساعي الحميدة قيام دولة بمحاولة التقريب بين دولتين متنازعتين، وحثهما على الدخول في مفاوضات لحل النزاع القائم بينهما، كل ذلك دون أن تشترك الدولة مقدمة المساعي الحميدة في المفاوضات بأية وسيلة مباشرة، أما الوساطة فهي سعي دولة لإيجاد حل لنزاع قائم بين دولتين عن طريق اشتراكها مباشرة في مفاوضات تقوم بها الدولتان المتنازعتان للتقريب من وجهات النظر.

الأجوبة الإختيارية: الاجابة على سؤالين فقط

ج1- شرح المسار العام الذي يسلكه النزاع:

أ-مرحلة الملامح الأولية: تبدأ هذه المرحلة عندما يمس سلوك بصفة مباشرة أو غير مباشرة مصالح دول أخرى، فالدول التي مسّت مصالحها تلجأ للردّ على هذا السلوك، ولردّ الفعل هذا مجموعة من الخيارات والاستراتيجيات المتوفّرة لدى الطرف الثاني، وقد تحدّد مصير النزاع. ففي هذه المرحلة، تبدأ الدولة في المواجهة الخاصة بالحجج والأدلة وتبيان الأسباب وإقناع الأطراف الخارجية بكافة الطرق السلمية، والنزاعات في هذه المرحلة تختلف من حالة لأخرى ومن منطقة لأخرى، ويمكن حلّها في غالب الأحيان. وللدبلوماسية دور أساسي في هذه المرحلة، فهي تعبر عن مسلك سياسي لحلّ النزاعات الدولية، جوهره عملية التفاوض، فهو عملية تهدف أطرافها من ورائها إلى التوصل لاتفاق يمكن أن يوجّه وينظم سلوكهم، بمعنى التوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين، وهو يتم إذا ما انتهج الطرفان أو الأطراف المتفاوضة مبدأ أو منهج المصلحة المشتركة أو ما يعرف بمباراة "اكسب واكسب"، حيث يكون التركيز هنا على ما يحقق صالح الطرفين، وهنا لا بدّ أن تساعد الأطراف بعضها البعض على العمل معا وبصورة ابتكارية للوصول إلى اتفاقات محدّدة يستفيد منها الجميع.

ب-مرحلة الحملة الدعائية: عند فشل المساعي الدبلوماسية، تقوم الدولة بحملة إعلامية دعائية، تهدف إلى إضفاء الشرعية والعقلانية على موقفها، وإبراز الطرف الآخر كطرف عدواني واعتبار مطالبه على أنه غير شرعية، وتكون الحملة الدعائية داخلية وخارجية، يتم التركيز فيها على عدوانية الخصم. عموما تستعمل الدعاية لتحقيق هدفين أساسيين:

-تشويه والمساس بسمعة الطرف الآخر وجعل أهدافه وتصوراته كأنها غير أخلاقية وغير قانونية.

-كسب الرأي العام الداخلي والخارجي وكسب التأييد لسلوك مستقبلي.

وهناك عّدة اشتراطات يجب توافرها حتى تصبح الدعاية على اكبر قدر من الفعالية في خدمة أهداف السياسة الخارجية للدول، وتتمثل في:

-عنصر البساطة

-قدرة الدعاية على جذب الانتباه وإثارة الاهتمام

-قابلية الدعاية للتصديق

-صلة الدعاية بالجمهور الذي توجه إليه

-توافق الدعاية وعدم تناقضها

-التكرار والترديد المستمر

ج-مرحلة الإجراءات السلمية: تبدأ كل دولة في القيام ببعض الإجراءات السلمية، كسحب الإعتراف بالحكومة، قطع العلاقات التعاونية أو الدبلوماسية وهي واحدة من الوسائل التي أقر ميثاق الأمم المتحدة في مادته 41 إمكانية استخدامها من طرف مجلس الأمن كوسيلة للضغط على الدول المهددة للأمن والسلم الدوليين، والهدف من ذلك هو التأثير على الطرف الآخر ودفعه إلى تغيير موقفه للوصول إلى اتفاق يفيد إدارة النزاع. هذا ناهيك عن قطع العلاقات الاقتصادية، أي رفض شراع السلع التي تنتجها الدولة المعادية، أو تطبيق سياسات وتدابير اقتصادية ضد الدولة الأخرى كالتركيز على سياسات الرسوم والضرائب الجمركية.

ويمكن لأحد الأطراف المتنازعة أن تمارس التأثير ضد الأطراف الأخرى كالتهديد بالعقاب، والذي يقسمه هولستي إلى قسمين:

-تهديدا إيجابيا

-التهديد بالحرمان

د-مرحلة تدخل طرف ثالث: يتدخل طرف ثالث إما لحلّ النزاع أو لمؤازرة طرف من بين الأطراف المتنازعة يعتقد أنه مظلوم، وبدخول طرف ثالث هدفه إقامة التوازن ومنع حدوث الحرب بشرط أن يكون التدخل تدخلاً سياسيا سلميا. مثلا يحق لمجلس الأمن أن يدعو أطراف النزاع إلى استعمال الوسائل السلمية لحلّ نزاعاتهم كالمفاوضة والوساطة والمساعي الحميدة والتسوية القضائية...إلخ

ه-الحرب: أي الوصول إلى استعمال القوة المسلحة في إطار حدود النزاع الدولي، وقد تم التطرق إلى تعريفات هذا المفهوم فيما سبق، وقد ذهب كلاوزفيتش إلى القول بأن الحرب هي نشاط اجتماعي تضطلع به الدولة كعنف منظم تشنّه لمصلحتها وضدّ دولة أخرى، وأنها نشاط تدفع ثمنه الشعوب بكم هائل من القتلى وأكداس من المال دون حساب. وتكون الحرب دائما من أجل قضايا ذات حساسية كبرى سواءا

اقتصادية أو سياسية، تهدف كل دولة إلى محاولة تغليب وجهة نظرها حولها وبالتالي تخرج منتصرة من هذه الحرب، ولا يتم استعمال القوة دون إبراز التبريرات والأسباب، لأنها تجعل اللجوء إلى الحرب أمرا غير مشروعا، بل لا يجوز حتّى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وهو ما أكّدت عليه الأمم المتحدة في ميثاقها، فنصّت أنه على واجب الدول بالإمتناع من استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية،

ج2-نظرية صناعة القرار وتفسير النزاع الدولي:

تركز هذه النظرية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية ومن ثمّ تقديم تفسير علمي لظاهرة النزاعات الدولية، حيث تقتضي دراسة النزاع الدولي التركيز بصفة أساسية على صنع القرار في السياسة الخارجية، والتي تقوم على أساس حساب دقيق لأبعاد الموقف قبل وبعد اتخاذ القرار، أي حسابات الربح والخسارة، بالتالي النزاع الدولي حسب هذه النظرية هو عبارة عن حركة قرارية. وترفض نظرية صناعة القرار فكرة أن الدولة كيان واحد وإرادة منفردة، حيث ترى بأن قرار الدولة هو قرار الرسميين فيها لأن صناع القرار هم مجموعة أفراد يملكون سلطة الفعل في مختلف الشؤون وأنّ أفعال الدولة هي أفعال وحركة أولئك الذين يتحركون باسمها.

إذن تصبح الفواعل الدولية هي الأفراد صناع القرار في دولهم، وتصبح ظاهرة النزاع الدولي وليدة إرادة الشخصيات الصانعة والمؤثرة في السياسة الخارجية للدول، بالتالي تدرس هذه النظرية النزاعات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة، وإنّما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، إذ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين، فهم يعملون باسم الدولة، ومن ثمّ فإنّ الدولة تعني صناع قراراتها، فالدولة (أ) هي لاعب تترجم سياسات وقرارات صناع قراراتها الذين هم بمثابة لاعبين، والنظرية لهذا، تركز على اللاّعبين الأفراد الذين هم صناع قرارات الدولة، وعلى إعادة بناء الموقف كما تمّ تحديده بواسطة صناع القرار، الذي يعدّ مسألة رئيسية يمكن أن يساعد لتحليل سلوك هؤلاء الرسميين. والنزاع الدولي وفق للنسق الفكري لصاحبه ريتشارد سنايدر تحدّده متغيرات ثلاثة رئيسية:

- **المتغير الأوّل:** يتمثل في كون أن مدركات صانع القرار وفقا للمعلومات والأخبار التي تصله من خلال النظام القراري.
- **المتغير الثاني:** مرتبط بالدوافع باعتبارها اتجاهات وأطر مرجعية يجب توصيلها من خلال النظام القراري حتى يمكن تحقيق حدّ أدنى من الاتفاق على الأهداف، تحقيق الإندماج للمدركات ومن ثمّ التوصل إلى وجود تعريف متفق عليه بين صناع القرار للموقف الدولي.
- **المتغير الثالث:** يرتبط بتأثير الدوافع في صناعة القرار وفقا لمجال اختصاص صانع القرار ومدى قوته وعلاقاته وتدريبه ومهاراته، وتزداد أهمية هذا المتغير وفقا لطبيعة شبكة الاتصالات في النظام القراري وشكل القيادة والقواعد التي تحدد شكل وهيكل الاختصاص في صنع قرار السياسة الخارجية.

إذن بحسب نظرية صناعة القرار، فإنّ النزاع الدولي هو نتيجة حركة مجموعة أفراد يطلق عليها "حركة الدول المتنازعة"، بينما هي حركة صناع القرار في الدول نتيجة لإدراك الموقف أو الوضع أو المشكلة، ويتحدّد مسار الحركة وفقا لتعريف صناع القرار للموقف في علاقته بالمشكلة التي تواجهه وأهدافه. بالتالي لفهم النزاع الدولي يكفي تحديد الأشخاص المسؤولين عن صنع واتخاذ القرار، ومن ثمّ الدراسة الموضوعية للخلفيات التاريخية لهؤلاء الأشخاص وكل ما يرتبط بها، وفي الأخير وباعتبار القرار هو خاتمة للموقف السياسي ونتيجة لصراع الفكر والمصالح، لا يخرج من النماذج الثلاث التالية:

- قرار التأجيل: بمعنى أن القرار يعني إرجاء مواجهة النزاع أو التهرب من حسم الموقف.
- القرار القاطع: يعني تصفية نهائية للنزاع ولو في الأمد القصير.
- القرار التوفيقي: هو قرار غير حاسم لأنه لا يواجه الموقف مباشرة ولا يتعرض للنزاع بصورة حاسمة، ولكنه يتضمن نوعا ما من التصفية لحالة التوتر المرتبطة بموضوع القرار.

ج3-نظرية الردع وإدارة النزاع الدولي:

يخطئ البعض إذا اعتبر أن الردع نشأ في العصر النووي، فهو كان قائما كأحد آليات ميزان القوى منذ القدم، ولكن بالطبع بأشكال مختلفة، فالمؤرخ الإغريقي ثوسيديدس، ذكر أحداثا كثيرة حول محاولة كل طرف المناورة لبناء تحالفات ليظهر للخصم أن القيام بحرب أو توسيع رقعة الحرب ستكون له عواقب وخيمة، كما شدّد ميكيافيلي على ضرورة إظهر القوة الذاتية واعتماد سياسة "عرض العضلات" كوسيلة لمنع الخصم من القيام بأعمال عدوانية. ومع ذلك، ليس ثمة مفهوم طغى على النظرية الإستراتيجية الدولية خلال فترة الحرب الباردة مثلما طغى عليها مفهوم الردع، فكلمة الردع قلما ترد في كتب العلاقات الدولية الصادرة قبل الحرب العالمية الثانية، بل إنها إذ وردت فإنها لا تحمل المعنى الذي أصبحت تحمله في عصر الذرة، وقد أشار برنارد برودي إلى التهديد الضمني أو الصريح بالحرب من قبل دولة معينة تجاه دولة أخرى لتمنعها من الإقدام على تصرف معين. وأشهر منظري الغرب في ميدان الردع النووي فهم الفرنسيون: "ريمون آرون" و"الجنرال أندريه بوفر" و"الجنرال بيتر غالوا"، ومن البريطانيين "ليدل هارت" و"باترين مورغان"، وأشهر المنظرين السوفييت في هذا المجال أيضاً كل من: "المارشال سوكولوفسكي" و "المارشال روتمستروف" و"المارشال أوغاركوف" و"العقيد تايوث ليفتس" والمنظر العسكري "كارابوتوف".

ويعني الردع تقديم أدلة للعدو لا يمكن إخطاؤها عن توفر المقدرة الثأرية التي تكفل معاقبته بشدة عن أي اتجاه من ناحيته لإثارة الحرب لتحقيق هدف أو مكسب معين على حساب الدولة الرادعة، كما يقول توماس شيلينغ بأن الردع هو براعة عدم استخدام القوة العسكرية، ويرى الجنرال الفرنسي أندريه بوفر بأن هدف الردع هو عدم تمكين أي قوة معادية من اتخاذ القرار باستخدام القوة العسكرية، أو بمعنى آخر، جعل العدو يتصرف في الموقف سواء على أساس الفعل أو ردّ الفعل بدافع من شعوره بوجود تهديد قوي له، ومن ثم تكون النتيجة المستهدفة سيكولوجية في الأساس وهي النتيجة التي لا يمكن تحقيقها إلا بأسلوب التهديد.

ويشير المعنى العسكري للردع بصورة عامة إلى عدم تشجيع العدو على اتخاذ عمل عسكري، وذلك بأن يعرف مسبقاً أن حجم التكاليف والمغامرة يتجاوز ما يتوقعه من أرباح، وقد وسع هذا المفهوم في المجال السياسي ليعني: عدم تشجيع طرف ثان على أن يفعل شيئاً ما، بالتهديد الضمني أو المكشوف باستخدام عقوبة ما، إذا أنجز العمل الممنوع، ويجدر أن نلاحظ هنا إنجاز الردع مهمة (شبه هجومية)، ذلك أن الوظيفة الدفاعية هي وسيلة سلبية فقط، في حين أن الردع هو تهديد باتخاذ إجراءات هجومية انتقامية تشمل منع الخصم من القيام بعمل ما، وحتى في الرد على أعمال الاستفزاز. إن العناصر الرئيسية في أية استراتيجية فعالة للردع تتركز في الآتي:

- **<u>المقدرة على الثأر:</u>** من المستلزمات الضرورية لإظهار المقدرة الفعالة على الثأر، القيام بالإعلان النشط عنها أو بالدعاية الكفئة لها دون أن يترتب على ذلك المساس بالأمن القومي للدولة الرادعة أو الإضرار به، فحتى يكون للردع فعاليته لا يجوز أن يبقى سرّا، فلا بدّ من السماح بانتقال كمّ كافي من المعلومات إلى الخصم، فإذا تمكن أحدهما من زيادة أسلحته أو تحديثها في إطار من السرية، فإن ذلك لا يزيد من أثر قدرته على الردع.

- **<u>التصميم على استعمال تلك المقدرة:</u>** أي يجب أن تتعزز المقدرة الثأرية بالتصميم القاطع على استخدامها عندما يصبح هذا الاستخدام أمرا محتمّا، أمّا إذا عارضت مجموعة ما استخدام هذه المقدرة الثأرية على الرغم من الاستفزازات القادمة من الدول المعادية، لأن حسب رأيها الإذعان إرادة العدو يكون أقل ضررا من الدخول في حرب انتحارية، فإن تلك المعارضة ستفقد الردع كل تأثير له بالنسبة للخصم المستهدف.

ولهذا نجد أن أي استراتيجية ردعية لا بد وأن تتوافق مع استراتيجية أمنية واضحة المعالم، وأن تتكيف أيضا مع معطيات العلاقات الدولية وتغيراتها، فمسألة الردع النووي مثلا، أخذت مكانتها البارزة وتعرضت منذ ظهورها في نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى هذا التاريخ إلى تغييرات جذرية في جوهرها نظراً للتحولات السياسية العسكرية التي طرأت على علاقات الدول أو بالأحرى المعسكرين –سابقا- بعضهما ببعض من جهة، والتطور التكنولوجي الملموس الذي طرأ على الأسلحة النووية والصاروخية من جهة أخرى.

- **<u>القدرة على إلحاق ضرر بالخصم:</u>** أي القدرة على إلحاق ضرر بالخصم يفوق في حجمه ومداه أي ميزة يمكن أن يحصل عليها من خلال مبادأته بالضربة الأولى، بالتالي تكون لديه القدرة على على التنبؤ بالمخاطر التي ستلحق بالمعتدي من جراء الإجراءات الانتقامية التي ستنفذ ضده.

إذن الردع هو أسلوب من أساليب تنفيذ السياسة الخارجية وإدارة النزاعات الدولية، فمنذ أن أصبحت نظرية الردع تسيطر على الفكر في مجال السياسة الدولية، فإنها افترضت درجة عالية من العقلانية في دوائر صناعة القرار السياسي عندما يتعلق الأمر بإدارة النزاعات الدولية، وخصوصا مع ما يشهده العالم من انتشار نووي.